

١٠ - ترجمون المفهوم السامي أن ينسق جهود مفوبيته في ميدان المساعدة الإنسانية تسيقاً دقيناً مع سائر الهيئات المعنية داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها على السواء ، وفقاً لما يتصل بالموضوع من قرارات ومقررات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة التسيير الإدارية :

١١ - ترجو أيضاً من المفهوم السامي أن يواصل المشاركة في أنشطة متابعة المؤتمر الدولي المعنى بتقديم المساعدة إلى اللاجئين في إفريقيا وأن يضاعف مساعدته إلى اللاجئين في إفريقيا :

١٢ - تطلب إلى المجتمع الدولي أن يشارك في تحمل عبء توفير حلول دائمة مناسبة لمشاكل اللاجئين والمرشدين الذين تعني بهم المفهومية على الصعيد العالمي ، وأوضاعاً في الاعتبار ما يتبقى من المشاكل وما لدى البلدان المعنية من قدرة استيعاب اقتصادي وديموغرافي :

١٣ - تحت جميع الحكومات على دعم برامج المفهوم السامي الإنسانية والتبرع لها بسخاء إذا كانت في وضع يسمح لها بذلك .

**المجلسة العامة ١١١**  
١٩٨٢ كانون الأول / ديسمبر

**١٩٦/٣٧ - مسألة إبقاء مفهومية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين**

إن الجمعية العامة ،

وقد نظرت في تقرير مفهوم الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين عن أنشطة المفهومية (١٦٢) .

وإذ تشير إلى قرارها ٦٨/٣٢ المؤرخ في ٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٧ الذي فررت فيه إعادة النظر ، في موعد لا يتتجاوز دورتها السابعة والثلاثين ، في الترتيبات الخاصة بالمفهومية بغية البت فيها إذا كان من اللازم إبقاء المفهومية إلى ما بعد ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٣ .

وإذ تشير كذلك إلى قرارها ١١٦٦ (د - ١٢) المؤرخ في ٢٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٥٧ ، و ١٦٧٣ (د - ١٦) المؤرخ في ١٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦١ ، وقرار المجلس الاقتصادي

(١٦٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السابعة والثلاثون ، الملحقان رقم ١٢ و ١٢ ألف ( ١٢ / ٤٣٧ ) . Add. ١ .

٣ - تعرب عن استيائهما لانتهاكات الخطيرة المستمرة للحقوق الأساسية للأجانب والمرشدين الذين تعني بهم المفهومية ، وبوجه خاص من خلال الهجمات المسلحة على مخيمات ومستوطنات اللاجئين في الجنوب الإفريقي وفي غيره ، والإعادة القسرية والاحتجاز التعسفي ، وتوكّد ضرورة تعزيز التدابير لحمايةهم من تلك الانتهاكات :

٤ - ترحب ، في سياق جهود المجتمع الدولي لتقاسم أعباء العناية باللاجئين ، بجهود المفهوم السامي في بحث المشاكل المرتبطة بتوفير اللجوء على أساس مؤقت لطالبي اللجوء في حالات التدفق الواسع النطاق بغية إيجاد حلول دائمة ، وترجو منهمواً على عمله في هذا الصدد :

٥ - تلاحظ مع التقدير الإسهام الكبير من جانب البلدان الممثلة في تقديمها اللجوء لأعداد كبيرة من اللاجئين والمرشدين الذين تعني بهم المفهومية ، أو قبولاً بأعداداً كبيرة منهم على أساس مؤقت ، أو مساعدتها لتلك الأعداد :

٦ - توکد دور المفهوم السامي في العمل ، بالتشاور والاتفاق مع البلدان المعنية ، على إيجاد حلول دائمة وسريعة لمشاكل اللاجئين والمرشدين التي تواجهه مفوبيته عن طريق الإعادة الطوعية أو العودة الطوعية إلى الوطن . وما يلي ذلك من المساعدة ، حيثما اقتضى الأمر ، في إعادة تأهيل العائدين وإعادة التوطين في بلدان أخرى أو الإدماج في بلدان اللجوء ، وتحت الحكومات على تقديم التعاون الضروري لدعم جهود المفهوم السامي في هذا الصدد :

٧ - تحت المفهوم السامي على تكثيف جهوده لتوفير المساعدة الإنسانية إلى اللاجئين والمرشدين الذين تعني بهم مفوبيته ، وخصوصاً إلى الأعداد الكبيرة منهم في إفريقيا وأسيا وأمريكا اللاتينية :

٨ - توکد أهمية المحافظة على جهود الإغاثة ورخص إعادة التوطين بالنسبة لحالات اللاجئين الوافدين عن طريق البحر أو البر ، في جنوب شرق آسيا ، حيث قبلت أعداد كبيرة من اللاجئين على أساس مؤقت ، بما في ذلك برنامج الرحيل المنظم :

٩ - تحيط علماً بالجهود التي يبذلها المفهوم السامي لتكثيف الممارسات الإدارية وسياسة التوظيف في مفوبيته حسب المهام التي أزدادت زيادة ضخمة وتدعوه إلى مواصلة هذه الجهود وفقاً للقرارات ذات الصلة للجمعية العامة ومقررات اللجنة التنفيذية لبرنامج المفهوم السامي :

٦ - تحيط على بالجهود التي يبذلها المفوض السامي لتكثيف تنظيم خدماته حسب مهامها التي زادت زيادة واسعة ، وتدعوه إلى الاضطلاع بجهوده وفقاً للمبادئ والمخطوط التوجيهية الموضوعة من قبل الجمعية العامة وفي ضوء التوجيهات التي يتلقاها من اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي :

٧ - تقرر أن تعيد النظر ، في موعد لا يتجاوز دوريتها الثانية والأربعين ، في الترتيبات الخاصة بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بغية البت فيها إذا كان من اللازم إبقاء المفوضية إلى ما بعد ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٨ .

### الجلسة العامة ١١١

١٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢

١٩٧/٣٧ - المؤتمر الدولي المعني بتقديم المساعدة إلى اللاجئين في إفريقيا

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ٤٢/٣٥ المؤرخ في ٢٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠ و ١٢٤/٣٦ المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١ فيما يتعلق بالمؤتمر الدولي المعني بتقديم المساعدة إلى اللاجئين في إفريقيا الذي عقد في جنيف في ٩ و ١٠ نيسان / أبريل ١٩٨١ ،

وقد نظرت في تقريري الأمين العام عن المؤتمر (١٦٣) ، وتقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين عن أنشطة المفوضية (١٦٤) ،

وإذ يساورها شديد القلق إزاء التدفق الحالي لللاجئين في القارة الأفريقية ، الذين يشكلون الآن ما يزيد على نصف عدد اللاجئين في العالم ،

وإذ لاحظ أن النتائج العامة للمؤتمر قد خلصت توصيات البلدان الأفريقية من حيث تقديم المساعدة المالية والمادية ، في الوقت الذي نجح فيه المؤتمر في زيادة الوعي العالمي فيما يتعلق بمحنة اللاجئين والمعتدين في إفريقيا وبالمشكلات التي تواجهها بلدان اللجوء ،

وإدراكا منها لما يقع على كاهل بلدان اللجوء الأفريقية من عبء اقتصادي واجتماعي نتيجة تدفق اللاجئين المتزايد وأثاره على تسييرها ، وللتضحيات الضخمة التي تقدمها هذه البلدان ، على الرغم من مواردها المحدودة ، للتخفيف من معنة أولئك اللاجئين ،

والاجتماعي ٦٧٢ (د - ٢٥) المؤرخ في ٣٠ نيسان / أبريل ١٩٥٨ بشأن إنشاء اللجنة التنفيذية لبرنامج مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين .

وإذ تعترف بالحاجة الشديدة المستمرة إلى العمل الدولي لصالح اللاجئين والأشخاص المشردين الذين يعني بهم المفوض السامي .

وإذ تعرب عن قلقها إزاء استمرار وخطورة مشاكل اللاجئين والأشخاص المشردين الذين يعني بهم المفوض السامي في جميع أنحاء العالم ، وعلى الأخص في أجزاء مختلفة من إفريقيا وأسيا وأمريكا اللاتينية ،

وإذ تضع في اعتبارها الأعمال القيمة التي قامت بها المفوضية في توفير الحياة والمساعدة الدوليتين للاجئين والأشخاص المشردين الذين يعني بهم المفوض السامي وكذلك في إيجاد حلول دائمة لمشاكلهم ،

١ - تقرر إبقاء مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لمدة خمس سنوات أخرى اعتباراً من ١ كانون الثاني / يناير ١٩٨٤ :

٢ - ترجو من المفوض السامي أن يواصل أداء مهامه الأساسيةتمثلة في الحياة والمساعدة والعمل على إيجاد حلول دائمة وفقاً للنظام الأساسي للمفوضية وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة بالموضوع :

٣ - تدعو المفوض السامي إلى أن يواصل تقديم تقارير إلى اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي وأن يهتمي بتوجيهاتها وفقاً لاختصاصات اللجنة ومقرراتها كما وردت في قرار الجمعية العامة ١١٦٦ (د - ١٢) وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٧٢ (د - ٢٥) :

٤ - تكرر تأكيد أن مسؤوليات اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي ستظل تشمل تحديد السياسات العامة ، عن طريق الاستعراض الدوري للبرامج والعمليات والتنظيم والأنشطة ، التي يوجها بخطف المفوض السامي البرامج والمشاريع ويطورها ويدبرها :

٥ - تحيث في هذا الصدد ، اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي ، عند أداء الوظائف والمسؤوليات المعهودة إليها بوجوب القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، على أن تضمن الاستخدام الكفء للأموال وأن تولى انتباها خاصاً لإدارة وتنظيم البرامج بنجاح :